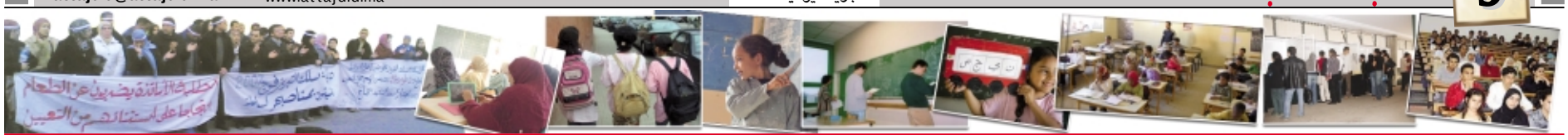

«التجديد» تطرح ملف السكن الاجتماعي

تخصيص 450 مليون درهم لبناء 3342 وحدة سكنية لمدرسي العالم القروي

بعض سكنيات الوزارة محتلة وأخرى تمارس فيها الموبقات

يعتبر سكن المدرسين بالوسط القروي من أكبر التحديات التي تواجه المنظومة التعليمية التعلمية، فأغلب المجموعات والوحدات المدرسية والتي يزيد عددها عن 14000 وحدة تعرف خصاصا أو انعداما للسكنيات الخاصة بالمدرسين، مما يزيد في معاناة هؤلاء خصوصا النساء منهم، حيث يضطر أغلبهم إلى البحث عن الكراء لدى ساكنة الدواوير أو نهج ''لانافيط'' وهذا يتسبب في بعض الأحيان فيما تسميه الوزارة ''هدر الزمن المدرسي'' حيث التلميذ هو الضحية رقم واحد، كما أن بعض المدرسين يكونون عرضة لمخاطر الطريق بسبب حوادث السير التي قد تعترضهم، لهذا الغرض وفي إطار البرنامج الاستعجالي لإصلاح التعليم والذي وفرت له الحكومة دعما ماليا سخيا على مدى أربع سنوات ابتداء من سنة 2008 إلى غاية 2012 قررت الوزارة بناء سكنيات خاصة للمدرسين والمدرسات بالعالم القروي.

ورغم عقد مجموعة من اللقاءات التشاورية والتنسيقية بين مسؤولين عن وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي ووزارة الداخلية، حيث تم تكوين لجنة مشتركة لتتبع '' المشروع الوطني لبناء وحدات سكنية للأساتذة العاملين بالوسط القروي'' وبحسب مصادر مسؤولة بوزارة التربية الوطنية فالمشروع المذكور يهدف إلى تحسين ظروف العمل وتشجيع العاملين بالعالم القروي من نساء ورجال التعليم على الاستقرار بهذه المناطق، لكن واقع المعاناة ما يزال قائما.

3342 وحدة سكنية لفائدة 4428 أستاذا وأستاذة

قبل الشروع في تنزيل البرنامج الاستعجالي أعلن عن بناء 3342 وحدة سكنية، يستفيد من الإيواء بها حوالي 4428 مدرسا ومدرسة بأكثر من 370 جماعة قروية، من أصل 10 آلاف سكن بالوسط القروي بغلاف مالي يصل إلى 450 مليون درهم، بتمويل مشترك بين قطاعي التربية الوطنية والداخلية. لكن .

غياب السكن يؤدي إلى طلب الإعفاء

(ع.ه) استفاد من حركة انتقالية من مدينة نائية إلى العاصمة الرباط بهدف تحسين وضعه الاجتماعي ومن أجل تمدرس بناته وأبناءه بالعاصمة، لكن المسكين بمجرد ما وضع قدميه بالمؤسسة التعليمية حتى وجد السكن محتل من طرف المدير السابق على الرغم من كونه عبر عن اختياره بعد اطلاعه على المذكرة المنظمة للحركة الانتقالية الإدارية تتضمن المؤسسة التعليمية الابتدائية بالسكن، فما كان من المتضرر إلا التوجه للمسؤولين بالنيابة والأكاديمية والوزارة لكن لا حياة لمن تنادي، فاضطر للسكن بفصل دراسي تابع للمؤسسة وفي الوقت نفسه فتح جبهة القضاء إلى حين انتزاع الحكم لصالحه بعد قرابة سنة ونصف ومع ذلك لا أحد استطاع تنفيذ الحكم، مما دفع السيد المدير توجيه طلب الإعفاء من الإدارة التربوية حيث اشترى منزلا لأسرته بالقنيطرة وغادر الرباط إلى وجهة أخرى بعدما حضي طلبه بالموافقة.

سكنيات مهملة صرفت فيها أموال عامة

بات احتلال السكن الوظيفي بعدد من المؤسسات التعليمية ''سُنة متبعة'' بمختلف النيابات الإقليمية، منها أزيلال على الخصوص. فرغم النداءات المتكررة من الفرقاء الاجتماعيين للمسؤولين عن قطاع السكنيات في مقدمتهم أكاديمية التربية و التكوين بجهة تادلا–أزيلال و نيابة التعليم بأزيلال، لازالت دار لقمان على حالها: سكنيات محتلة و أخرى شاغرة تسكنها الأشباح و تتآكل يوما عن يوم..فالوضعية غير الصحية التي تعيشها المساكن وسط المؤسسات التربوية بالإقليم كانت إلى وقت قريب ضمن أولويات و مطالب النقابات التعليمية حيث طالبت بتفعيل المذكرة الوزارية 40 التي تخص ملف السكنيات. إلا أن للإدارة التربوية رأي آخر. حيث صمت آذانها تاركة الأموال العامة التي صرفت في هذه البنايات تذهب أدراج الرياح في السكنيات الشاغرة أما المحتلة فهي تدل على تقصير الإدارة في تقنين ملف السكن الوظيفي و جشع محتلليه.نماذج السكنيات الشاغرة كثيرة و كل مسكن يعتبر حالة فريدة تطرح أكثر من سؤال.فسكن المدير بثانوية ابن المقفع الإعدادية لم يسند لصاحبه في شخص المدير لان المذكرة المنظمة لعملية إسناد المناصب الإدارية أخرجت منصب المدير للتباري لأول مرة بدون سكن ''لنية'' طرحت عدة تساؤلات من قبيل قطع الطريق آنذاك على أشخاص و تعبيدها لمقربين و لحد الآن لازال المدير الجديد بدون سكن رغم توفره. مساكن أخرى ظلت لسنوات طوال تتآكل و تتعرض للتخريب و السرقة أمام مرأى العادي و البادي من مسؤولين و مجتمع مدني ..أغلبها اليوم تمارس فيه سلوكيات خارجة عن نطاق التربية و التكوين إذ تحولت إلى مرتع لممارسة عدد من المبيقات في قلب مؤسسة تعليمية، من قبيل السُكر و القمار و.. أضحى مأوى للمشردين و المتسكعين. لتبقى السكنيات شاغرة رغم أنها امتصت الملايين من المال العام. بينما يزاول عدد من مديري المؤسسات مهامهم بدون سكن. في الوقت الذي وُضعَت هذه المساكن باسمهم في تصاميم بنائها.

مسطرة قانونية لكن؟

الوزارة ومن خلال مديرية الشؤون القانونية والمنازعات وضعت مسطرة خاصة يتعين اتباعها في حالة المخالفات المتعلقة باحتلال سكن وظيفي أو الترامي عليه أو احتلال مرفق إداري واستغلاله لغرض غير الذي أعد له تتم على النحو التالي ، بالنسبة لاحتلال سكن وظيفي وفي حالة امتناع موظف عن إفراغ سكن وظيفي ، كان يشغله بحكم الوظيفة التي كانت مسندة إليه ، بعد أن انتفت عنه الصفة التي تخوله حق الاستفادة من هذا السكن ، ينبغي على الإدارة إنذار الموظف المؤاخذ باحتلال السكن الوظيفي بالإفراغ في أجل شهرين مقابل وصل باستلام ؛ وإذا لم يمتثل المعني بالأمر لأوامر الإدارة بإفراغ السكن بعد مرور الأجل المشار إليه يحال على المجلس التأديبي .

وبالنسبة للترامي على سكن وظيفي أو احتلال مرفق إداري واستغلاله لغرض غير الذي أعد له ، يتم إنذار الموظف المعني بالإفراغ الفوري للسكن أو المرفق المحتل مقابل وصل باستلام وإذا لم يمتثل الموظف بعد إنذاره بالإفراغ يعرض على أنظار المجلس التأديبي. وإذا استنفذت جميع الإجراءات التأديبية في الحالتين دون الإفراغ ، يتم تحريك المسطرة القضائية ، وفيها إصدار العقوبة من طرف الإدارة ،منها'' إذا لم تكن للموظف سوابق تأديبية ، يمكن للإدارة أن تتخذ في حقه عقوبة الإنذار أو التوبيخ دون استشارة المجلس التأديبي وذلك بعد استفساره ''أما إذا كانت للموظف سوابق تأديبية وسبق أن اتخذت في حقه عقوبة الإنذار ، يمكن للإدارة اتخاذ عقوبة التوبيخ في حقه دون استشارة المجلس التأديبي وذلك بعد استفساره .ويمكن للإدارة إحالة ملفه مباشرة على أنظار المجلس التأديبي إذا ما تبين لها أن الفعل المرتكب يقتضي اتخاذ عقوبة أشد من عقوبتي الإنذار والتوبيخ.

ازدواجيــة الفاسـي وأزمة حاملي الإجازة

خالد السطي

أي منـطق، وأي قـانـون، ذاك الـذي تنهجه حكومة الفاسي مع أبناء الشعب المغربي في تعاملها مع حاملي الشهادات العـلـيـا، شـخـصـيـا لست ضد توظيف المعطلين بالطريقة التي اتبعتها الحكومة أخيرا ولا حتى قبل سنوات، ولو أن مسألة التكوين ضرورية خصوصا بالنسبة لمن تم توظيفهم بشكل مباشر في إطار أساتذة التعليم الثانوي التأهيلي الدرجة الأولى، لكن لابد من التأكيد على أن حكومة الفاسي اختارت التعامل بازدواجية مفضوحة وبتمييز واضح في هذا الملف، ففي الوقت الذي عملت على تعديل المرسوم 5005 في ظرف قياسي للسماح بالتوظيف المباشر ودون إجراء مباراة، وضعت(أي الحكومة) عراقيل ومشاكل عدة على أساتذة مرسمون وعاملون بقطاع التعليم بل قضوا سنتين من التكوين في مراكز وزارة التربية الوطنية وحاصلون على الشهادات الجامعية العليا نفسها (ماستر)حيث رفضت ترقيتهم ومنحهم الامتياز الذي حصل عليه حاملو الشهادات المعطلون، أي إطار أستاذ الثانوي التأهيلي من الدرجة الأولى، فقرابة 673 أستاذا وأستاذة من الحاصلين على شهادات عليا برسم سنتي 2008و2009 لم يحصلوا على الترخيص الاستثنائي من الوزير الأول إلا يـوم 28فبراير الجاري بعـدما خاضوا عشرات الأيام من الإضرابات ونظموا اعتصامات ووقفات احتجاجية، في حين أن زملائهم الحاصلين على نفس الشهادات الجامعية العليا برسم سنة 2010 فرض عليهم اجتياز مباراة يوم 26غشت 2010 تتضمن شقا كتابيا وآخر استفزازيا، عفوا شفويا، وهذا بمثابة حكرة على حكرة،حيث عانى هـؤلاء الأمـرين،فـلـمـاذا هـذه الازدواجـيـة؟ولماذا هذا الـتـعـامـل التفضيلي؟ومما زاد في الطين بلة أن الفوج الثاني من المدرسين الحاصلين على الشهادات العليا برسم سنة 2010 سبق للوزارة أن قررت تنظيم مباراة لترقيتهم للسلم 11 مع تغيير الإطار للثانوي التأهيلي يوم 26فبراير المنصرم، لكن تم يوم 14فبراير الإعلان عن تعليق هذه المباراة بعدما تم توجيه ملتمس استثنائي للوزير الأول قصد ترقيتهم استثناء،لكن لحدود كتابة هذه الأسطر لا جواب ولا رد لعباس الفاسي، ما يعني أن أصحاب التوظيفات المباشرة سيحصلون على امتيازات على حساب الذين ينتظرون الاستثناء الذي قد يأتي أو قد لا يأتي.

تمت ازدواجية أخرى لحكومة الفاسي، وهي تلك المتعلقة بحاملي الإجازة، حيث لازال ما يقارب من 6000 أستاذ للتعليم الابتدائي والـثـانـوي الإعـدادي مـرتـبـون في الـسـلـم الـتـاسـع (فـوج 2008و2009و2010)رغم حصولهم على شهادة الإجازة و تخرجهم من مراكز التكوين و اجتيازهم للكفاءة التربوية بنجاح(الترسيم)، ورغم إلحاح النقابات التعليمية واحتجاج المعنيين قصد ترقيتهم للسلم العاشر دون نتيجة، ولحدود الساعة ينتظر هؤلاء ترخيصا استثنائيا من السيد عباس الفاسي؟؟؟؟، لكن هذا الأخير عمل أخيرا على توظيف وبشكل استثنائي بعض المعطلين المجازين المنحدرين من الأقاليم الصحراوية حيث منح لهم إطار التعليم الابتدائي السلم العاشر(هكذا) لكن هؤلاء كان لهم رأي آخر تسلموا رسائل تعيينهم،ولما تمعنوا فيها لم ترقهم، فاحتجوا وطالبوا تمكينهم من إطار الثانوي التأهيلي السلم العـاشـر وكـان لـهـم مـا أرادوا...''شـتـي'' المغرب؟..أين هي تكافؤ الفرص؟وأين هي الشفافية؟وكيف يمكن لهؤلاء المدرسين المحرومين من حقوقهم ومكتسابتهم العمل في ظروف نفسية مريحة؟،وهل الحكومة بهذا الفعل تسعى لتوفير ظروف الجودة والتعلم، مع الإشارة إلى مطلب تغيير الإطار إلى الثانوي التأهيلي هو مطلب قديم يخص عشرات الآلاف من المدرسين المجازين بسلكي الابتدائي والثانوي الإعدادي،الذين وجدوا أنفسهم في أفق محدود للترقية عكس زملائهم العاملين بالثانوي التأهيلي...على الحكومة وقبل أن ترحل(بالما والشطابا) أن تعمل ما في وسعها لإيجاد حل للمدرسين الحاصلين على الشهادات الجامعية وذلك بتعديلها للمادة 108 من النظام الأساسي الخاص برجال ونساء التعليم وإلا فإن باب الرواح حيث مقر الوزارة ستعرف أحداثا ووقائع لا يعلم إلا الله عواقبها.

صورة من معتصم الدكاترة

غدا الجمعة سينهي الدكاترة العاملون بقطاع التعليم المدرسي اعتصامهم المفتوح للأسبوع الثاني على التوالي دون أن تحرك وزارة التربية الوطنية ساكنا،عدد المعتصمين فاق 760 بحسب مصادر من المنسقية الوطنية للدكاترة والتي تدعمها النقابات التعليمية الخمس، فهل صحيح أن الوزارة تسعى للحوار الجدي والمسؤول حسب بلاغها الصادر عشية إضراب ثلاث نقابات تعليمية يومي 9و10فبراير المنصرم، لكن بحسب العارفين فالمعتصم ستلتحق به فئات أخرى متضررة منها حاملو الإجازة، والناجحون في الامتحان المهني (فوج 2003) والراغبون في التجمع العائلي والعرضيون سابقا والمبرزون.....فهل أنتم هنا؟

حريات نقابية

الجامعة الوطنية لموظفي التعليم تستعد لإقرار برنامج نضالي تصعيدي ردا على تجاهل الوزارة والحكومة

الجامعة تدعم اعتصامات الدكاترة ونضالات حاملي الشهادات العليا والمجازين

دعت الكتابة الوطنية للجامعة الوطنية لموظفي التعليم الى تبني برنامج نضالي ردا على تجاهل الوزارة الوصية والحكومة لمطالب الشغيلة التعليمية، وبحسب بلاغ للنقابة فقد التأمت الكتابة في لقاء استثنائي السبت الأخير خصص لمدارسة مصير الملف المطلبي للأسرة التعليمية في شموليته وكذا الاحتجاجات والنضالات التي تخوضها مجموعة من الفئات المتضررة ، وقد تميز هذا اللقاء باستحضار أعضاء الكتابة الوطنية للجامعة دقة المرحلة التاريخية التي تشهدها البلاد العربية و ما تعرفه من تحولات جذرية في بنيتها السياسية و انعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي لشعوبها ، كما شددوا على مواجهة الفساد الذي يضرب في عمق المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية بالمغرب وطالبوا بإيقاف مسلسل التراجعات الذي عصف بمكتسبات المسار الديمقراطي الذي راكمه المغرب في العهد الجديد ومنها إجهاض وتعطيل الحوار الاجتماعي قطاعيا ومركزيا وإفراغه من محتواه، وأجمعوا على تنبيه وزارة التربية الوطنية والحكومة المغربية إلى التعاطي الايجابي مع مطالب الشغيلة التعليمية عامة وفي مقدمتها الفئات المتضررة ،وألحت على ضرورة وضع خارطة طريق للخروج من الأزمة عبر تعجيل وزارة التربية الوطنية والحكومة بفتح باب الحوار حول مطالب الفئات المتضررة وتجاوزاسلوب المراوغة والتجاهل الذي أصبح يطبع سلوك الإدارة تجاه المركزيات النقابية ومطالب الشغيلة التعليمية . وحمل البلاغ الوزارة الوصية كامل المسؤولية فيما قد تؤول إليه أوضاع الشغيلة التعليمية إذا ما استمر التماطل في معالجة الملفات المطلبية موضوع اتفاقات سابقة . وشدد على دعم نضالات كل الفئات المتضررة وفي مقدمتها معتصم صمود دكاترة قطاع التعليم المدرسي ،وحاملي الشهادات العليا (أفواج 2008و2009و2010)والمجازين، مع التشبث بشمولية الملف المطلبي للأسرة التعليمية. كما طالب باعتماد ترقية استثنائية لكل فئات قطاع التعليم لتجاوز الحيف الذي لحق الكثير من الأفواج منذ 2003 إلى الآن، مع التأكيد على تثبيت الجامعة بمكتسب الحركة الانتقالية الاستثنائية الوطنية وتسوية كافة الملفات الاجتماعية والصحية والتعجيل بحل ملف التبادلات، كما دعت النقابة في إطار الوفاء منها للمطالب المختلفة للأسرة التعليمية، الوزارة الوصية الى الاستجابة الفورية لهذه المطالب المعلن عنها من خلال المحطات النضالية المختلفة إنصافا لكل الفئات وتنفيذا لكل الالتزامات .

وفي موضوع ذي صلة استأنف الدكاترة العاملون بقطاع التعليم اعتصامهم المفتوح الذي رفعوه يومي السبت والأحد المنصرمين للمطالبة بإقرار حل شامل للملف والمتمثل في الترخيص لهم استثناء من طرف الوزير الأول قصد تمكينهم من تغيير الإطار كأساتذة للتعليم العالي وفتح أبواب الجامعات أمامهم قصد الاستفادة من خبراتهم العلمية والمعرفية، وبحسب محمد المتقن عضو المنسقية الوطنية للدكاترة فالاعتصام سيستمر إلى حين إقرار الحل الشامل وهدد المتقن بخوض مزيد من التصعيد خصوصا وأن الوزارة بدأت ترهب الدكاترة عن طريق التهديد بالانقطاع عن العمل أو الاقتطاع من رواتب الدكاترة المضربين مبررا أنهم يمارسون حقهم الدستوري لا أقل ولا أكثر، وأكد المتقن عزم المنسقية تنظيم ندوة صحفية لتقديم مزيد من التفاصيل حول ملفهم.

من جهتها قررت المنسقية الوطنية لأساتذة التعليم الابتدائي والثانوي الإعدادي حاملي الشهادات العليا: الماستر والماستر المتخصص– دبلوم الدراسات العليا المعمقة والمتخصصة أو ما يعادلها (فوجي 2008 و 2009) والمنضوية تحت لواء الهيئات النقابية الأكثر تمثيلية(النقابة الوطنية للتعليم،الجامعة الوطنية لموظفي التعليم،الجامعة الوطنية للتعليم والنقابة الوطنية للتعليم) التصعيد في برنامجها النضالي بتنسيق مع العصبة الوطنية واللجنة الوطنية ومنسقية حاملي الماستر 2010 بخوض إضراب وطني لمدة خمسة أيام؛ من يوم: الثلاثاء فاتح مارس 2011 إلى يوم: السبت الخامس منه والدخول في اعتصام تصعيدي ممركز أمام مقر وزارة التربية الوطنية بباب الرواح لمدة ثلاثة أيام (2 و3 و4 مارس 2011) قابلة للتمديد، بسبب ما أسماه بيان في الموضوع غياب إرادة وزارية حقيقية لطي هذا الملف نهائيا؛ وذلك بإصدار قرارات تغيير إطار كل الأساتذة المعنيين إلى أساتذة الثانوي التأهيلي من الدرجة الأولى، وصرف مستحقاتهم المالية. وتراجع الوزارة وتملصها من مجموعة من الالتزامات والوعود اتجاه هذا الملف، حيث حددت نهاية أبريل 2010 كحد أقصى للتسوية الإدارية والمادية وبشكل جماعي، وطالبوا الوزارة بإصدار مذكرة وزارية تلزم النيابات بالحاق جميع أفواج حملة الشواهد العليا 2008 و 2009 و 2010 بالسلك الثانوي التأهيلي دون تماطل أو قيد أو شرط.

دراجات هوائية لمواجهة الهدر المدرسي بتزنيت

احتفالا باليوم الوطني للسلامة الطرقية نظمت النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بتيزنيت ، مجموعة من الأنشطة التوعوية والتحسيسية بالتربية الطرقية وذلك يوم الجمعة الأخير بمدرسة المختار السوسي، تحت إشراف النائب الإقليمي لوزارة التربية الوطنية عبد الله بوعرفة، حيث حضر هذا الأخير والوفد المرافق له دروس تربوية وورشات رسم في موضوع السلامة الطرقية، وقدمت مجموعة من التوجيهات والتوضيحات للتلاميذ المشاركين من طرف ممثل عن شرطة المرور وممثل عن الوقاية المدنية تطرقت إلى مدونة السير الجديدة وضرورة احترام قوانين السير ضمانا للسلامة على الطرقات وتفاديا لحوادث السير التي تخلف سنويا ضحايا بالمئات. كما أشرف النائب الإقليمي بالمؤسسة نفسها على عملية توزيع دراجات هوائية على تلميذات يدرسن بالجذع المشترك ، في إطار النسخة الثانية من برنامج +جِدّ مَد+ ، بدعم من الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين سوس ماسة درعة وبشراكة مع النيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية بتيزنيت وجمعية +تصيْذدمزضط؛ ومنظمة +مَشْبجدخ؛ ، حيث تم توزيع ٢٠ دراجة وخوذة على ٢٠ تلميذة على صعيد إقليم تيزنيت وذلك تشجيعا لهن على مواصلة دراستهن في أحسن الظروف.

تم تخصيص مبلغ 400 مليون درهم من ميزانية 2011 لمجال الحياة المدرسية خصصت لتوفير اللوازم الدراسية والمكتبية بالمؤسسات التعليمية ودعم أنشطة النوادي التربوية والثقافية والرياضية بالإضافة إلى دعم مشروع المؤسسة.

0400